



ادلولود من أب جزائري , و يقصد حبق الإقليم أف تثبت اجلنسية لكل من يولد على إقليم الدولة بناء على نصوص قوانينها بغض النظر عن جنسية والديو .معينة ( .قد ال تكوف للشخص أي جنسية مثل التجريد من اجلنسية أو عد- إكتساب اجلنسية و قد تكوف للشخص عدة جنسيات. اثار اجلنسية :إف احلقو٥ السياسية تقتصر على ادلواطنت كحق الإلتخاب و تويل الوفا٥ عامة و لو واجبات مثل : اداء اخلدمة الوطنية, 3 - احلالة العائلية :القرابة نوعاف قرابة مصابرة و قرابة نسب: 1 - قرابة نسب : تتكوف أسرة الشخص من ذوي قرياه , و يعترب من ذوي القرب كل من جيمعهم أصل واحد . " و قرابة النسب تتكوف إما من قرابة مباشرة أو قرابة حواشي .أ- القرابة ادلباشرة: القرابة ادلباشرة بي الصلة ما بُت الأصو٥ و الفروع " و يراعى يف احلسباف درجة القرابة بإعتبار كل فرع درجة صعودا مع عد إحتساب الأصل , فالإبن يعترب قريب من الدرجة الأول ألبيو و إبن الإبن قريب للجد من الدرجة الثانيةب- قرابة احلواشي :و بي اليت تربط بُت الأشخاص الذين جيمعهم أصل واحد دوف اف يكوف أحدما فرعا لأخر مثل قرابة إبن ألخ الشقيق للعم . 01 قانون مدين كيفية حساب درجة القرابة إذ نصت على أنو : " يراعى يف ترتيب درجة القرابة ادلباشرة , بإعتبار كل فرع درجة عند الصعود لأصل ما عدا نذا الأصل , و عند ترتيب درجة احلواشي تعد الدرجات صعودا من الفرع لأصل ادلشنت٥ مث نزوالمنو إبل الفرع الأخر , و كل فرع فيما عدا الأصل ادلشنت٥ يعترب درجة . 2 - قرابة ادلصابرة :القرابة الناشئة من الزواج بي القرابة الزوجية بُت الزوجت , و يعترب أقارب أحد الزوجت بنفس القرابة و الدرجة للزوج الأخر .ثالثا - أألية للشخص ألبتت يكتسب أولول و بي أألية وجوب م مجرد ادليال و بي صالحيتو لكسب احلقو٥ و حتمل الإلتزامات , و أما أألية الأداء فيكتسبهايف وقت الحق و بي صالحيتو مباشرة التصر٥ القانونين الذي بنشأتو يكسبو احلق و حيملو الإلتزا- , و بي دتر مبراحل معينة كما ترتبط بعد إصابة 1 - أألية الوجوب :ديكن تعريفها بأهنا : " صالحية الشخص يف إكتساب احلقو٥ و حتمل الإلتزامات و بي تثبت لكل شخص طبيعى منذ والدتو إبل حُت وفاتو ,بي تثبت للجنُت يف بطن أمو و لكنها ناقصة , إلتصاربا على بعض احلقو٥ دوف الأخرى مثل الإرث و الوصية و بعد الوالدة تثبت للشخص أألية وجوب كاملة فهي مرتبطة بالشخص القانونين , فيكوف لو أف يكتسب كل احلقو٥ و يتحمل كل الإلتزامات كقاعدة عامة إستثناء دلا منعو القانون بنص خاص فتكوف لو أألية وجوب ناقصة يف إكتساب بعض احلقو٥ .مثال٥ :تنص ادلادة 402 اليت ال جتيز للقضاة و ادلوثقت شراء احلقو٥ ادلتنازع عليها , إذا كاف النزاع يدخل يف إختصاص احلمكمة اليت يباشروف يف دائرتها عملهم .فأألية الوجوب مناطها احلية , فكل إنساف حي تكوف لو أألية وجوب كاملة. 2 - أألية الأداء :بي صالحية الشخص دلمارسة حقوقو بنفسو , التصرفات القانونية كأألية الشخص بأف يبيع مالو أو يربنو أو يؤجره فهي صالحية الشخص إلعما٥ إرادتو إعمال من شأنو ترتيب الأثر القانونين .و أألية الأداء تفتض أألية الوجوب الإبتدائي , جيعلو قادرا عن التبعُت عن إرادتو تبعُتامنجا لألثر القانونين فمناطقها التمييز و الإدرا٥ و حرية الإرادة .و رلا٥ أألية الأداء بو إبرا- التصرفات القانونية سواء كانت تبادلية كالبيع و الإلجار أو التصرفات بإرادة منفردة كالتربع و الوصية أألية هذه التصرفات رتبعها و قوامها إرادة الإنساف و تتدرج الأألية من إنعدا- إبل نقص إبل كماله .أ - إنعدا- الأألية : ) الصيب غُت ادلميز (كل شخص دوف 13 سنة يعترب غُت شلينز أو فاقد التمييز , و ال يكوف أنال دلباشرة حقوقو ادلندية بنفسو لصغر سنو , و ال و نذا ما نصت علىو ادلادة 42 مدين : " ال يكوف أنال دلباشرة حقوقو ادلندية منكاف فاقد التمييز لصغر سنو . " فكل العقود اليت يربمها تكوف باطلة بطالنا مطلقا .ب - ناقص الأألية : ) ناقص أألية الأداء (كل شخص بلغ 13 من عمره و مل يبلغ 19 من عمره يعترب شليزا , و تنص ادلادة 43 من قانون ادلدين : " كل من بلغ سن التمييز و مل يبلغ سن يكوف ناقص الأألية وفقا دلا يقرره القانون- .إف الصيب غُت ادلميز ال يباشرف حقوقو و إل كانت تصرفاتو باطلة بطالنا مطلقا و إنما يباشرفا عنو الويل أو الصيب أو القيم .يستطيع ناقص الأألية مباشرة التصرفات النافعة لو نفعاف سلفا كقبو٥ اذلبة أو الوصية اما الصيب ادلميز ) 13 - 19 ( سنة فيعترب ناقص الأألية و ختضع تصرفاتو لقاعدة مؤدانا :و ديتنع علىو مباشرة التصرفات الضارة بو ضررا زلفا , كالتربع و اذلبة أو الوصية الصادرة منو تعترب باطلة بطالنا مطلقا.أما التصرفات الدائرة بُت النفع و الضرر كالبيع و الإلجار فتكوف قابلة للإبطا٥ دلصلحة ناقص الأألية .و يلحظ أف القاصر قد يرشد للقيام ببعض التصرفات فتكوف تصرفاتو بذه صحيحة و تنص ادلادة 02-38 على ما يلي : " . و مع ذلك يكوف للقاصر الذي بلغ ذاتية عشر سنة و من بو يف حكمو موطناف خاصاف بالنسبة للتصرفات اليت يعتربه القانون أنال دلباشرفا " ) التصرفات يف حدودضيقة ( , و جيوز للقاصر ادلميز غُت البالغ .ج- كما٥ الأألية :يعترب الشخص الذي بلغ 19 سنة كامل الأألية لإرادة أموالو و التصر٥ فيها كما شاء , إذا بلغ الصيب سن الرشد فإف الوالدية تنقضي و دينحو القانون أألية أداء كاملة ما بقي حيا ما مل يلم بو عارض من عوارض الأألية و اليت تعترب أمور تصيب البالغ و يكوف من شأنها أف تعد أأليتو أو تنقصها و تنقسم عوارضو

الأهلية حسب طبيعتها لعوارض تصيب العقل و بي اجلنوف و العتو و 1 - اجلنوف و العتو: و يعر ٤ رجاء ٤ القانونو اجلنوف بأنو ادلرض الذي يصيب العقل فيفقدده و يعدمو التمييز أما العتو فهو اخللل الذي يصيب العقل دوف أف يبلغ مبلغ اجلنوف فيجعل صاحبو سلتلط الكال قليل الفهم.عليو . " و قبل احلكم إذا كانت أسباب احلجر ظابرة و فاشية وقت صدوربا . فهنا نفر ٤ بُت تصرفات اجملنوف و ادلعتهو قبل و بعد احلجر :إذا كانت حالة اجلنوف أو العتو غت ظابرة أو شائعة وقت التعاقد أي أف غالبية الناس ال تعر ٤ هبذه احلالة تعترب تصرفاتو صحيحة . التصرفات الالئحة بعد احلجر: ) ادلادة 102 قانونو الأسرة ( . مالحنة: تنص ادلادة 108 ديكن رفع احلجر إذا زالت أسبابو بناءا على طلب احملجور عليو .بذه العوارض ال تصيب العقل و لكن تصيب تدبت الشخص .بو الشخص الذي يعرض نفسو و أسرتو لإلعسار أو الذي ينفق مالو يف غت أوجو للشرع ) يبذر اموالو ( .بو الشخص كامل العقل و لكنو طيب القلب حلد الغفلة . تنص ادلادة 43 : كل من بلغ سن التمييز و مل يبلغ سن الرشد و كل من بلغ سن الرشد و كاف سفيها أو ذا غفلة يكوف ناقص أهلية وفقا دلا قرره القانونو . " فنجد أف القانونو ادلدين إعتبرب السفيو و ذي الغفلة من ناقصي الأهلية كالصيب ادلميز , فتبطل تصرفاتهم الضارة ضررا زلضا بطالنا مطلقا , و تصح تصرفاتهم النافعة نفعا زلضا و تكوف تصرفاتهم الدائرة بُت النفع و الضرر قابلة لإلباط ٤ بالنسبة ذلم فقط . بنا ٤ ظرو ٤ دتبع الشخص من شلارسة تصرفاتو القانونية : نص قانونو العقوبات يف ادلادت 06 و 07 على حرماف احملكو- عليو يف أثناء تنفيذ العقوبة الأصلية ( عقوبة جنائية ) كالإعداء- أو السجن ادلؤبد أوفهذه العقوبات تعد مانعا من شلارسة أهلية الأداء , ب - احلكم بشهر الإلفاس: الناتج عن توقف التاجر لدفع ديونو و عد قدرتو على ذلك يؤدي للتعيت الإجباري لوكيل التفلسة و يتوبل نذا الألخت بإدارة أموال ٤ ادلفلس . جاز للمحكمة أف تعت لو مساعدا قضائيا يعاونو يف التصرفات اليت تقتضيها مصلحتو . " و منو إذا إجتمعت يف الشخص عانتت على الأفل و تعذر عليو بسببهما التعبت عن إرادتو جيزو للمحكمة أف تعت لو مساعدا قضائيا يساعده يف تصرفاتو . مالحنة: تنص ادلادة 81 قانونو الأسرة : " من كاف فاقد الأهلية أو ناقصها لصغر السن أو اجلنوف أو العتو أو السفو ينوب عنو قانونا ويل أو وصي أو مقسطقا أحكا . نذا القانونو . " أ - الوالية : تنص ادلادة 87 قانونو الأسرة : " يكوف ألب و ليا على أولده القصر و بعد وفاتو حتل ألد زللو قانونا " . و ال جيزو لألبوين التناز ٤ أو التحي عن الوالية , و الوالية شخصية ال تنتقل للورثة . و تكوف الوالية شاملة لكل أموال ٤ القاصر . ادلادة 88 قانونو الأسرة : " على الويل أف يتصر ٤ يف أموال ٤ القاصر و تصر ٤ الرجل احلريرص و يكوف مسؤولا طبقا دلقتضيات القانونو العا . " أشارت ادلادة 91 بإنهاء الوالية ببلوغ القاصر سن الرشد بعجزه أو موتو او احلجر عليو أو إسقاط سلطتو . ب - الوصاية : ) 92 - 98 قانونو الأسرة ( جيزو لألب أو اجلد تعيت وصي للولد القاصر إذا مل تكن لو أ تتوبل أموره أو يثبت عد أهليتها لذلك بالطر ٤ القانونية و إذا تعدد الوصياء للقاضي إختيار الأصلح منو ) مادة 92 قانونو الأسرة ( و يشتط يف الوصي حسب ادلادة 93 : أف يكوف مسلما عاقال بالغأ أمينا , قادرا حسن التصر ٤ , وللقاضي عزلو إذا إنعدمت الشروط ادلكورة . و يكوف للوصي نفس سلطة الويل يف التصر ٤ ) ادلادة 95 ( . و تنتهي مدة الوصي حسب ادلادة 96 مبوت القاصر أو زوا ٤ أهلية ادلوصي أو موتو , و ببلوغ القاصر سن الرشد ما مل يصدر حكم باحلجر عليو , و بإنهاء ادلهل البيت أقيم الوصي من أجلها , أو بعزلو بناءا على طلب من لو مصلحة إذا ثبت من تصرفات الوصي ما يهدد مصلحة القاصر . ادلادة 97 : " على الوصي الذي إنتهت مهمتو أف يسلم الأموال اليت يف عهدتو و يقده عنها حسابا بادلسانات إبل من أويل إبل القاصر الذي رشدأو إبل ورتتو يف مدة ال تتجاوز شهرين من تاريخ إنتهاء مهمتو و أف يقده صورة للحساب ادلكور للقضاء " . و تنص ادلادة 98 : " و يف حالة وفاة ادلوصي أو فقده فعلى ورتتو تسليم أموال ٤ القاصر إبل ادلعت بالمر " يكوف الوصي مسؤولا عما يلحق أموال ٤ القاصر من ضرر . ج - ادلقد : إذا مل يكن لفاقد الأهلية و يل أو وصي تقو- احملكمة بتعيت مقده بناءا على طلب احد الأقارب أو من لو مصلحة أو النيابة العامة ) ادلادة 99 قانونو الأسرة ( و تطبق على القيم نفس الحكا- اليت تطبق على الوصي ) ادلادة 100 قانونو الأسرة ( . رابعا - ادلوطن : بو أحد شليزات الشخصية الطبيعية ذلك أف لكل شخص موطن . أ - أهلية ادلوطن : تظهر يف ادلرافعات ) الدعاوى القضائية ( حيث يعتد بو حُت إعالف الأورا ٤ القضائية اليت يلز- إعالها للشخص يتحدد الإختصاص القضاء الإقليمي يف النظر للدعاوي باحملكمة اليت يوجد بدائرة إختصاصها موطن ادلدى عليو. ب - كيفية حتديد ادلوطن : إختلف الفقو يف كيفية حتديد ادلوطن حيث صلد نظريئت: - 1 موطن حكمي : يعترب ادلوطن بو ادلكاف الذي يوجد فيو ادلقر الرئيسي ألعما ٤ الشخص و مصاحلو و نذا ما عمل بو القانونو الفرنسي , ) 102 قانونو مدين ( فهو ال يعتد يف ادلوطن بالإقامة و لكن يعتد مبركز العمل الرئيسي فجعلو حكما بو ادلوطن القانونو للشخص ويؤدي أأخذ هبذا ادلذنب بوحدو ادلوطن . و قد يكوف ادلوطن القانونو على نذا الإعتبار بو زلل عملو الرئيسي و زلل إقامة الشخص يف مكاف اخر , ففي القانونو الفرنسي إذا

قاضي شخص شخصا و أعلنو يف زلل إقامتو على أنو موطن كاف الإعالف باطال .وتظرا لصعوبة حتديد مركز العمل الفرنسي عمدت احتملاكم . ٤ أخذ بفكرة ادلوطن الظاهر , ملتزمة العذر للغت إذا إعتقد حسبن النية أف موطن الشخص بو حيث يقيم يعترب الإعالف صحيح .2- نظرية ادلوطن كتنصور واقعي :يتحدد ادلوطن بالدكاف الذي يقيم فيو الشخص عادة و موطن الشخص حسب نذا الدلب بو الإقامة الفعلية و صلد عنصرين:- عنصر معنوي : و بو نية الإستقرار .و على نذا الأساس فليس للبدو الرحل و ادلتشردين موطن إذ ليس لديهم نية الإستقرار يف مكاف معت و جيوز أف يكوف للشخص أكثر من موطن.سكناه الرئيسي و عند عد وجود سكنت يقو. زلل الإقامة العادي مقا. ادلوطن . "ج - أنواع ادلوطن :ينقسم دلوطن عا. و موطن خاص : فالعا. بو ادلوطن الذي يعتد بو القانونف بالنسبة لنشاط الشخص و أعمالو بوجو عا. أما اخلاص فهو يتعلق بنشاط معت و عالقة معينة فقط.1 - ادلوطن العا. :أصل اف الشخص خيتار موطنو بنفسو إل أنو يف بعض الأحياف قد يلز. القانونف بعض الأشخاص بإختاد موطن معت أ. - موطن قانوني أو إلزامي :يف بعض الأحياف حيدد ادلشرع موطن الشخص حسب و لو مل يكن الشخص مقيما يف ذلك ادلكاف أصل , مثل : ادلادة 38 مدين : " موطن القاصرو احملاجور عليو و ادلفقود و الغائب بو موطن من ينوب عن بؤال قانونا . "ب - موطن عا. إرادي :وبو ادلكاف الذي خيتاره الشخص ليقيم فيو و يباشر فيو رتبع تصرفاتو و يتحدد حسب ادلادة 36 ٤ - ج على أساس زلل سكناه الرئيسي أو مكاف إقامتو .و بو الذي يقتصر الشخص فيو على شلارسة معاملات معينة و زدودة .موطنا خاصا بالنسبة للمعاملت ادلتعلقة هبذه التجارة أو ادلهنة " , فيكوف الشخص الذي حيث٤ التجارة أو احلرفة موطن لتجارتو أو أعمالو , وحيثفظ التاجر أو احلريف بالنسبة لألعا٤ القانونية الأخرى البيت تتعلق بتجارتو أو حرفتو .أحيانا خيتار الشخص مكانا معينا كموطن لو و بو بصدد القيا. بإجراءات قضائية أو تنفيذ عمل معت و غالبا ما يكوف ادلوطن ادلختار خال٤ معت " و يتم إختيار نذا ادلوطن إما مبقتضى عقد أو بالإرادة ادلفردة و حيثفظ الشخص بادلوطن العا. بالنسبة للتصرفات الأخرى .مثا٤ : اف خيتار شخص مكتب زلامبو كموطن لو سلتار بالنسبة لعمل قانوني معت و يثبت إختيار ادلوطن بالكتابة إلزاميا ) 39 - 02 مدين ( .خامسا - الذمة ادلالية :أو بتعبت احر بي حاصل رتبع احلقو٤ ادلالية و الإلتزامات ادلالية لإنساف .فاحلقيقة دتثل عنصر إيجابب للذمة ادلالية ( مثال احلقو٤ ادلالية العينية و الشخصية , ( أما الإلتزامات فتمثل اجلانب السليب ذلا ) ديوف ( و بي تدوبدوا- الشخص .أ - أهمية الذمة ادلالية :تتمثل يف توفت ضماف للدائنت فلم يعد ادلدين يلز- جسمانيا بالوفاء , و أموا٤ ادلدين رتبعها ضمانا للوفاء بديونو ) 188 مدين ( : " أموا٤ ادلدين رتبعها ضمانة للوفاء بديونو و يف حالة عد وجود حق الأفضلية مكتسب طبقا للقانونف إفاف رتبع الدائنت متساووف جتاه نذا الضماف . "و يالحظ أف حق الضماف العا. ال دينع ادلدين من التصر٤ يف أموا٤ كيف ما شاء يف فة ما بُت نشوء الدين و حلو٤ أجل الوفاء بو , و ديكن للدائن اللجوء ألد الدعاوي التالية حلماية حقو و بي : - 1 الدعوى غت ادلباشرة : ) دعوى احللو٤ ( إذا قصر ادلدين يف ادلطالبه حبقوقو ادلالية يف مواجهة الغت يستطيع الدائن احللو٤ زللو بإعتباره نائبا عنو و يدخل ما ينتج عن إستعما٤ نذه الدعوى يف أموا٤ ادلدين .2 - الدعوى الصورية :و بي الدعوى البيت يرفعها الدائن يف حالة قيا. ادلدين بتصر٤ صوري و للدائن إثبات الصورية و لو أف يتمسك بالعقد الصوري إذا بيعا خيفي بةمستتة مثال . - 3 الدعوى البورصية :نسبة لإلمر باطور بورص و تسمى كذلك دعوى عد نفاذ التصر٤ و يطلب الدائن مبوجبها اف ال يرد عليو التصر٤ , عد نفاذ الذي قا- بو ادلدين غشا أو إضرارا دلصلحتو و يتتب عليها اف يعود احلق ادلتصر٤ فيو إبل ذمة ادلدين 191 مدين .ب - عالقة الشخصية القانونية بالذمة ادلالية :1 - النظرية التقليدية : الشخصية و تنطلق من أف الذمة ادلالية من ادلظهر ادلايل للشخصية القانونية فال شخص بعت ذمة مالية و ال ذمة مالية بعت شخص .و مقتضى نذه النظرية أف لكل شخص حتما ذمة مالية ألف الذمة ادلالية رلموعة احلقو٤ و الإلتزامات البيت تثبت للشخص حاضرا أو مستقبال .كما أنو ليس للشخص غت ذمة مالية واحدة , فالذمة ادلالية ال تتعدد , فيمكن التصر٤ يف عناصر فرادي دوف أف يؤثر ذلك على كيف نذا اجلموع ) الذمة ادلالية ( . - نقد : إنتقدت نذه النظرية بشدة و ذلك لربطها بة الذمة ادلالية و الشخصية القانونية حلد يصعب بينما الواقع سلافل لذلك إذ ديكن جتزئة الذمة ادلالية و أف خيصر2 - النظرية احلديتة : أو نظرية التخصيص يعر٤ الفقهاف الأذلاف الذمة ادلالية بأهنا رلموعة من أموا٤ سلصصة , لتحقيق غرض معت و لذا تسمى بنظرية ذمة التخصيص , و مؤدانا أف يرتبط وجود الذمة ادلالية بوجود الشخصية